



حكومة اقليم كردستان - العراق
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال
رقم (٣٩ لسنة ١٩٧١) وتعديلاته
والقانون رقم (٤ لسنة ٢٠١٢)

اعداد
صلاح عبدالله

الفصل التاسع

فرع ضمان التقاعد

المادة (٦٥)

يستحق العامل المضمون عند انتهاء خدمته، راتبا تقاعديا، في احدى الحالات الاتية :-

أ- اذا اكمل الرجل الستين من العمر، او اذا اكملت المرأة الخامسة والخمسين من العمر، وكانت لاي منهما عشرون سنة خدمة مضمونة على الاقل.

ب - اذا كانت للرجل ثلاثون سنة خدمة مضمونة على الاقل، او كانت للمرأة خمس وعشرون سنة خدمة مضمونة على الاقل.

ج- اذا توفي اثناء سريان مدة خدمته المضمونة، وكان تسجيله ثابتا في المؤسسة ومدفوعا عنه الاشتراك او مستحقا عليه قبل الوفاة، دون النظر الى مدة خدمته او كمية المبالغ المدفوعة عنه^(٣١).

المادة (٦٦)

يستحق الخلف راتب العامل الذي توفي وفقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٦٥) من هذا القانون. كما يحول الى الخلف الراتب التقاعدي المستحق وفقا لاحدى الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين (أ - ب) من المادة (٦٥) من هذا القانون، في حالة وفاة العامل المتقاعد.

٣١- اضيفت عبارة (او مستحقا عليه) إلى الفقرة (ج) من المادة (٦٥) بموجب المادة (الاولى - ١٣) من قانون التعديل الأول رقم (١٥٥ لسنة ١٩٧١) .

٤ - يكون قرار اللجان المشمل اليها في الفقرة (٣) من هذه المادة الصادرة بشأن الاعتراضات نهائيا، ولا عبارة لاي مستند اخر حتى ولو كان مستندا الى حكم قضائي.

المادة (٦٨)

١ - يحسب راتب التقاعد في جميع الحالات المبينة في المادة (٦٥) من هذا القانون على اساس (٢,٥%) من متوسط الاجر الشهري للعامل المتقاعد، مضروبا بعدد اشهر الخدمة المضمونة ومقسوما على (١٢) . ويعتبر كسر الشهر الاخير كالشهر ويجبر كسر الدينار الذي لا يتجاوز نصف دينار الى نصف دينار، وكسر الدينار الذي يزيد على نصف دينار الى دينار كامل.

ب - يعتبر متوسط الاجر الشهري لاغراض تطبيق هذا القانون، هو متوسط الاجر الشهري للسنوات الثلاث الاخيرة من خدمة العامل المضمونة، او متوسط الاجر الشهري لمدة الخدمة المضمونة ان قلت عن ثلاث سنوات، الا فيما يرد به نص مخالف في القانون.

المادة (٦٩)

يعتبر الحد الاعلى العام، للراتب التقاعدي الكامل بالنسبة لمختلف فروع الضمان في هذا القانون، الذي لا يجوز تجاوزه في جميع الحالات، هو (١٤٠) دينار شهريا، وكل حساب قانوني للراتب المذكور يرتفع عن هذا الحد بخفض اليه.

كما يعتبر الحد الادنى العام، للراتب التقاعدي الكامل، بالنسبة لمختلف فروع الضمان في هذا القانون الذي لا يجوز النزول عنه في جميع الحالات، هو ثمانية دنانير شهريا. وكل حساب قانوني للراتب المذكور، انى من هذا الحد

المادة (٦٧)^(٣١)

- ١ - يعقد في تثبيت سن العامل لاغراض قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ (المعمل، و قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١) على احد الوثائق التالية وحسب تدرجها.
 - أ - دفتر الخدمة العسكرية.
 - ب - سجلات وزارة الدفاع.
 - ج - قرار تثبيت العمر المكتسب الدرجة القطعية الصادر من الدوائر الرسمية او شبيهه
 - د - اول دفتر نفوس قدمه العامل عند استقاله او بعد ذلك.
 - هـ - قيود الموسسة.
 - و - عقود العمل.
 - ز - سجلات الادارات.

٢ - على كل ادارة وصاحب عمل اصدار قرار بتثبيت عمر العامل وفق احكام الفقرة (١) من هذه المادة، على ان ترسل نسخة منه الى العامل والى الوزارة المختصة التي ترتبط بها هذه الادارة، والى مديرية العمل العامة بالنسبة لاصحاب العمل لتتقيقها والمصادقة عليها ويستثنى من تثبيت العمر عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، والعمال الذين يستغنون في اعمال غير متواصلة.

٣ - للعامل ولكل ذي علاقة الاعتراض على قرار التثبيت خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه به لدى لجنة خاصة مكونة من رئيس برجة مدير على الاقل، وعضوين يولفها الوزير المختص او من يخرله قانونا في كل ادارة من الادارات التابعة له، ودوران الوزارة، وذلك بالنسبة للقرارات الصادرة من قبل الادارات والوزارات.
اما بالنسبة للقرارات الصادرة من قبل اصحاب العمل، فيولفها الوزير من موظفي مديرية العمل العامة.

٣٢- النعي نص المادة (٦٧) وحل محلها النص الحالي بموجب المادة (١) من قانون التشغيل الرابع رقم (٣٧) الصادر بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٧٥
والمشور بالوقائع المرقتة (٢٤٤٥) في ٢٢ / ٢ / ١٩٧٥ .

المادة (٧١) (٣١)

أ - لا يجوز الجمع في وقت واحد بين ضمان التقاعد في الخدمة المضمونة وبين أي تقاعد آخر ينظمه القانون. وعندما يكون المضمون مشمولاً بأحكام قانون تقاعدي خاص تطبق عليه أحكام هذا القانون الخاص دون سواه لا غرض التقاعد فقط.

ب - يجوز انتقال مدة ضمان التقاعد في الخدمة المضمونة واحتسابها خدمة تقاعدية لدى أي تنظيم تقاعدي اداري أو خاص ينظمه القانون. كما يجوز العكس.

ج - تتولى الجهة التقاعدية - ادارية كان أم خاصة - التي يجري الانتقال من عندها، تسديد ما يتوجب على المتقول من اشتراكات أو استقطاعات تقاعدية عن كامل المدة المعنية، إلى الجهة التقاعدية التي تم الانتقال إليها، حسب قانون هذه الجهة، على أن لا يزيد المبلغ عن رصيد الاشتراكات أو الاستقطاعات التقاعدية المحصلة لحساب المتقول لدى الجهة الملزمة بالدفق. أما إذا زاد، فلا تلتزم الجهة التقاعدية التي جرى الانتقال من عندها، إلا بدفع ما يعادل الرصيد ويلتزم المتقول بتسديد الباقي إلى الجهة التقاعدية التي انتقل إليها.

د - يجوز لمؤسسة الضمان، عندما لا يكفي رصيد اشتراكات ضمان التقاعد لتسديد الاستقطاعات التقاعدية للمضمون الذي انتقل ضمان تقاعده من عندها، أن تسدد عنه النقص من حساب تعويضه عن مكافأة نهاية الخدمة إن وجد، والافتتاح أحكام الفقرة السابقة.

هـ - في حالات الازدواج السابقة لصدور هذا القانون بين ضمان التقاعد، وأي نظام تقاعدي خاص ينظمه قانون آخر. تحسب للمضمون خدمته التقاعدية عن مدة الازدواج، على ضوء القانون التقاعدي الخاص الذي يخضع له فقط. وتحفظ له المؤسسة برصيد ما دفعه شخصياً من اشتراكات عن ضمان التقاعد خلال فترة الازدواج.

برفع اليه. وكذلك يعتبر الحد الأدنى العام للراتب التقاعدي الجزئي ثلاثة

دنانير شهرياً في جميع الحالات (٣١).

المادة (٧٠)

لا يجوز في تطبيق أحكام هذا القانون :-

أ - الجمع بين راتبين تقاعديين كاملين، أو راتب تقاعدي كامل وراتب تقاعدي جزئي من أي نوع كان، سواء كان الراتب ناشئاً عن أحد فروع الضمان في هذا القانون، أو عن قوانين التقاعد الأخرى في الدولة. وعندما تتوفر في العامل المضمون شروط الاستحقاق في أكثر من راتب تقاعدي، يمنح الراتب التقاعدي الأفضل فقط. ويستثنى من هذه الحالة الأخيرة، من شرط الحد الأعلى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في المادة (٦٩) من هذا القانون، إذا كان استحقاقه للراتب التقاعدي الأفضل، ناشئاً عن غير هذا القانون.

ب - الجمع بين أي راتب تقاعدي كامل من المؤسسة، وبين تعويض مكافأة الخدمة من المؤسسة، إلا فيما يرد به نص خاص في القانون.

ج - بيع الراتب أو استبداله أو التنازل عنه للأغير. ويقع بإطلاع كل تصرف من هذا النوع، أو من نوع مماثل. وتتمتع مختلف استحقاقات العمال وخطهم من المؤسسة، بنفس الحماية القانونية للاجور المنصوص عليها في المادة (٥١) من قانون العمل لسنة ١٩٧٠.

٣٣- عمل الحد الأعلى العام للراتب التقاعدي في المادة (٦٩) بموجب المادة (الأولى) -
١٤ من قانون التعديل الأول رقم (١٥٥) لسنة ١٩٧١، المعدل بالقرار رقم (١١٢)
المصدر بتاريخ (١٩٧٤ / ٧ / ١٩٨٠).

٣٤- العتبت المادة (٧١) وحل محلها النص الحالي بموجب المادة(الأولى - ١٥) من

قانون التعديل الأول رقم (١٥٥) لسنة ١٩٧١.

المادة (٧٣)

- أ - عندما يكون العجز أو عدم القدرة على العمل، شرطا من شروط استحقاق احد افراد الخلف. على المؤسسة ان تثبت من ذلك، قبل منح الراتب، بالخبرة الطبية، وفقا للاصول المحددة في هذا القانون.
- ب - يقصد بالموارد الخاص، المشار اليه في المادة (٧٢) من هذا القانون، كل مورد دائم يزيد عن الحد الأدنى العام للراتب التقاعدي الكامل، المخصص عليه في المادة (٦٩) من هذا القانون. فاذا كان المورد الخاص اقل من الحد المذكور، يعطى صاحبه من استحقاقه ما يكمل له هذا الحد.

المادة (٧٤)

- يقسم الراتب التقاعدي، على المستحقين من الخلف، على النحو الاتي :-
- أ - اذا كان جميع المستحقين من الخلف، من الأشخاص المعددين في الفترات (أ) - ب - ج) من المادة (٧٢) من هذا القانون يوزع بينهم الراتب بالتساوي. ومن ينتهي استحقاقه منهم لأي سبب كان، ترد حصته على الآخرين، شريطة ان لا تتجاوز حصة المستحق الواحد منهم (٦٠ %) من الراتب التقاعدي الاصل.
- ب - اذا كان جميع مستحق الخلف من الأشخاص المعددين في الفترتين (د - هـ) من المادة (٧٢) من هذا القانون، يوزع الراتب بينهم بالتساوي. ومن ينتهي استحقاقه منهم لأي سبب كان، ترد حصته على الآخرين، شريطة ان لا تتجاوز حصة المستحق الواحد منهم (٤٠ %) من الراتب التقاعدي الاصل.

ج - - اذا وجد بين مستحق الخلف، افراد من الفترتين السابقتين من هذا المادة، يوزع الراتب على اساس حصتين لكل من مستحق الفقرة (أ) من هذه المادة، وحصه واحدة لكل من مستحق الفقرة (ب) من هذه المادة.

ومن ينتهي استحقاقه من افراد الفترتين المذكورتين لأي سبب كان، يرد نصيبه بكامله الى مستحق الفقرة (أ) من هذه المادة، على

المادة (٧٣)

- يقصد بالخلف في هذا القانون ما يلي^(٢٠) :-
- أ - الزوج اذا لم يكن له مورد خاص غير اجره او راتب وظيفته او راتبه التقاعدي.
- ب - الزوجة اذا لم تتزوج بعد وفاة زوجها المضمون ولم يكن لها مورد خاص غير اجرها او راتب وظيفتها او راتبها التقاعدي، وتعتبر الزوجات في حالة التعدد بمثابة الشخص الواحد، ويقسم الاستحقاق بالتساوي فيما بينهن.

ج - الاولاد الذكور، من لم يزد عمره عن السابعة عشرة، الا اذا كان عاجزا عن العمل، او يتابع دراسته الثانوية حتى سن العشرين، او يتابع دراسته الجامعية او العليا بانتظام ونجاح حتى سن السابعة والعشرين. والبنات باستثناء من تزوجت منهن، او من تجاوزت السابعة عشرة من العمر، اذا كان لها مورد خاص او عمل اعتيادي او وظيفة.

د - الاب اذا كان غير قادر على العمل اثناء وفاة العامل المضمون، وكان يعتمد في اعالته عليه. والام اذا لم يكن لها مورد خاص وكانت تعتمد في اعالتها على ابنا المضمون.

هـ - الاخوة من كان منهم دون السادسة عشرة، وكان يعتمد في اعالته على العامل المضمون. والاخوات من كانت منهن غير متزوجة، اذا لم يكن لها مورد خاص، ولا عمل ماجور دائم ولا وظيفة، وكانت تعتمد في اعالتها على العامل المضمون.

٢٥- العميت الفترتان (أ) و (ب) من المادة (٧٢) وحل محلها الفترتان الحاليان بموجب المادتين (٢٠١) من قانون التعديل رقم (١٨٧) الصادر بتاريخ (٦/١١/١٩٨٠) المنشور بالوقائع الرسمية (٢٨٠٤) في ٢٤/١١/١٩٨٠.

الاخر بدون حد أقصى ، ويجوز للارلاء الذكور والبنات الجمع بين استحقاقهم عن والدهم والتهتم بدون حد أقصى^(٣١).

المادة (٧٧)

تدفع جميع انواع الرواتب التقاعدية المستحقة للمضمونين او لخلفهم، وفقا لاحكام هذا القانون، بشكل دوري منتظم حسب تعليمات تصدر عن المدير العام.

المادة (٧٨)

اذا انتهت خدمة العامل المضمونة، ولم يمنح راتبا تقاعديا بسبب عدم توفر شروط الاستحقاق لديه، او بسبب استحقاقه راتبا تقاعديا كاملا من غير المؤسسية، يمنح تعويضا تقديا اجماليا دفعة واحدة يمثل مكافأة نهاية الخدمة، ويحسب على اساس متوسط اجره الشهري مضروبا بعدد اشهر خدمته ومقسوما على اثني عشر، ويحسب كسر الشهر شهرا كاملا، وذلك في احدى الحالات الاتية^(٣٢) :-

أ - اذا بلغ الرجل الستين من العمر، او بلغت المرأة الخامسة والخمسين من العمر، وفقا لاحكام المادة (٣٣) من قانون العمل.

ب - اذا استقالت العاملة المضمونة من عملها بسبب زواجها او وضعها.

ج - اذا خرج العامل نهائيا من نطاق قانون العمل وهذا القانون، كان يتحول الى موظف في الدولة، او صاحب عمل، او ما يماثل ذلك.

د - اذا عزم على مغادرة البلاد نهائيا ووافق الوزير على سفره.

٣٦- اضيفت الفقرة (ب) الى المادة (٧٦) بموجب المادة (٣) من قانون التعديل رقم

(١٨٧) الصادر بتاريخ (٦ / ١١ / ١٩٨٠).

٣٧- الغي صدر المادة (٧٨) بموجب المادة (الاولى - ١٦) من قانون التعديل

الاول رقم (١٥٥) لسنة ١٩٧١ المعدل بقرار التعديل رقم (٦٢٠) لسنة ١٩٨٤ (المنشور بالوقائع العراقية (٢٩٩٨ / ٦ / ١٩٨٤) في

ان لا يتجاوز استحقاق الواحد منهم (٦٠ %) من الراتب التقاعدي الاصلى. واذا زاد المبلغ عن ذلك، ترد الزيادة الى مستحق الفقرة (ب) من هذه المادة على ان لا يتجاوز استحقاق الواحد منهم (٤٠ %) من الراتب التقاعدي الاصلى.

د - يسري مفعول الحد الاعلى المنصوص عليه في الفقرات السابقة، في حالتى التوزيع المباشر، او التوزيع التالى بعد الرد.

المادة (٧٥)

لا يجوز ان تقل حصة اى من مستحقى الخلف عن ثلاثة دنائير، على ان لا يزيد مجموع الاستحقاقات الموزعة على الخلف عن الراتب التقاعدي الاصلى. اما اذا زادت، فيكون الحد الاثنى لاستحقاق الخلف في جميع الحالات دنيارين على الاقل، دون النظر الى الزيادة. ويرفع الحد الاثنى مجددا الى ثلاثة دنائير كلما نقص مجموع التوزيع عن مبلغ الراتب التقاعدي الاصلى وفي حدود هذا المبلغ.

المادة (٧٦)

أ - يجوز الجمع بين اكثر من استحقاق للخلف، شريطة ان لا تزيد الاستحقاقات المجموعه، عن الحد الاثنى العام، للراتب التقاعدي الكامل، المنصوص عليه في المادة (٦٩) من هذا القانون.

وفي حالة الزيادة، يستقطع من مجموع الاستحقاقات، ما يعادل مبلغ الزيادة المذكورة.

ب - استثنا عن احكام الفقرة (أ) من هذه المادة، ومن احكام المادة (٦٩) من هذا القانون، يجوز لكل من الزوج والزوجة الجمع بين الاجر او راتب الوظيفة او الراتب التقاعدي، وبين استحقاق كل منهما عن

هـ - تسري احكام هذه المادة من تاريخ نفاذ هذا القانون. اما ما يستحق للعامل من مكافاة عن خدمته السابقة لنفاذ هذا القانون، فتحسب له وفق الاحكام القانونية التي كانت نافذة اثناء فترة الاستحقاق (٣٨).

المادة (٧٩)

أ - على المؤسسة ان تتخذ جميع الترتيبات الادارية والمالية اللازمة، لصرف رواتب التقاعد المختلفة، وتعويضات نهاية الخدمة، لمستحقيها من المضمونين خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ استكمال صاحب الطلب للوثائق والمستندات القانونية المطلوبة منه.

ب - يجوز للمدير العام ان يقرر اسلاف العامل شهريا من حساب راتبه التقاعدي، في الحالات التي يتاخر فيها صرف الراتب لاي سبب.

٣٨- اضيفت الفقرة (هـ) إلى المادة (٧٨) بموجب المادة (الاولى - ١٧) من قانون التعديل الأول رقم (١٥٥ لسنة ١٩٧١).